

Distr.: General  
27 July 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون  
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت\*  
التنمية المستدامة

## البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٤/٧٠، معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ٢١٢/٦٩ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨ و ٢١٢/٦٩ و ١٩٤/٧٠ المتعلقة بالكارثة البيئية التي تسبب بها تدمير سلاح الجو الإسرائيلي صهاريج تخزين النفط في المنطقة المتاخمة لمخطة الجبّة لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما نجم عنه بقعة نفطية غطت ثلثي الساحل اللبناني وامتدت إلى مناطق أخرى. ويستكمل التقرير المعلومات المقدمة في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع (A/62/343 و A/63/225 و A/64/259 و A/65/436 و A/66/297 و A/67/341 و A/68/544 و A/69/313 و A/70/291). وقد أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

\* A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020816 290716 16-13039 (A)



## أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٤/٧٠، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

٢ - ويعرض التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨ و ٢١٢/٦٩ و ١٩٤/٧٠ المتعلقة بالكارثة البيئية التي تسبب بها تدمير سلاح الجو الإسرائيلي صهاريج تخزين النفط في المنطقة المتاخمة لمحطة الجيئة لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما نجم عنه بقعة نفطية غطت ثلثي الساحل اللبناني وامتدت إلى مناطق أخرى. ويستكمل التقرير المعلومات المقدّمة في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع (A/62/343 و A/63/225 و A/64/259 و A/65/436 و A/66/297 و A/67/341 و A/68/544 و A/69/313 و A/70/291).

٣ - وقد أعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بناءً على العمل الذي اضطلع به الفريق المشترك بين الوكالات<sup>(١)</sup> الذي أنشئ لغرض إعداد التقارير السابقة. ويقدم هذا التقرير موجزاً مقتضباً للمعلومات المعروضة في تقارير الأمين العام المذكورة أعلاه عن هذا الموضوع وما استجدّ بشأنها.

## ثانياً - لمحة موجزة عن آخر التطورات

٤ - لقد تسبب انسكاب النفط في البحر الذي نجم عن تدمير سلاح الجو الإسرائيلي لصهاريج تخزين النفط في محطة الجيئة لتوليد الكهرباء في تسرب حوالي ١٥ ألف طن من زيت الوقود إلى البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تلوث حوالي ١٥٠ كيلومتراً من سواحل لبنان والجمهورية العربية السورية، وهو ما ترتبت عليه عواقب وخيمة أضرت بالبيئة وبتحقيق التنمية المستدامة، على نحو ما أشارت إليه الجمعية العامة في قراراتها ١٩٤/٦١ و ١٨٨/٦٢ و ٢١١/٦٣ و ١٩٥/٦٤ و ١٤٧/٦٥ و ١٩٢/٦٦ و ٢٠١/٦٧ و ٢٠٦/٦٨ و ٢١٢/٦٩ و ١٩٤/٧٠.

(١) تألف الفريق المشترك بين الوكالات، المنشأ عام ٢٠٠٦، من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وكان الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة شريكاً رئيسياً أيضاً في هذا العمل.

٥ - وشاركت وكالات عدة تابعة للأمم المتحدة، وكيانات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، من بينها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والبنك الدولي والمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، في تقييم آثار الانسكاب النفطي على الصحة البشرية والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك والسياحة في لبنان وقت حدوث الانسكاب وفي أعقابه مباشرة. وقُدِّم موجز لمجمل استنتاجاتها إلى الجمعية العامة في تقارير الأمين العام السابقة المذكورة أعلاه.

٦ - وفي الفقرة ٤ من القرار ١٩٤/٧٠، سلّمت الجمعية العامة بالاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (A/70/291) الذي ذكر فيه أن الدراسات<sup>(٢)</sup> بيّنت أن قيمة الأضرار التي تكبدها لبنان بلغت ٨٥٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤. وأشار التقرير إلى أنه بعد مضي تسع سنوات على ظهور البقعة النفطية، لم تتوفر أي نتائج إضافية ذات صلة بالآثار البيئية الذي طال لبنان والبلدان المجاورة تتجاوز تقييم الأثر البيئي على المنطقة المتضررة من البقعة النفطية الذي كان قد قُدِّم إلى الجمعية في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة عندئذ إلى محدودية الجدوى العلمية من تجميع مزيد من الرؤى من خلال إجراء دراسات إضافية عن الأثر البيئي. ومع ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحث هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الأخرى المعنية التي شاركت في التقييم الأولي للضرر البيئي الواقع أن تجري، في حدود الموارد المتاحة، دراسة أخرى تستند إلى أعمال من بينها العمل الأولي الذي اضطلع به البنك الدولي وقُدِّم في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (A/62/343)، وذلك من أجل قياس الضرر البيئي الذي تكبده البلدان المجاورة وتحديد حجمه. وفي هذا الصدد، تلقى البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وثائق من حكومة الجمهورية العربية السورية أحييت بهدف إعادة تقييم جدوى هذه الدراسات. وخلص التقييم التقني ذو الصلة الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الوثائق المقدمة لم توفر نتائج جديدة أو بيانات هامة من الناحية العلمية تختلف عن البيانات المستخدمة في الدراسة الأصلية بالقدر الذي يستدعي تغييراً في تقييم الأضرار المادية التي لحقت بالبيئة. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى الوثائق المقدمة وفي غياب نتائج جديدة وبيانات جديدة محدّية من الناحية العلمية، لن يتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من إجراء المزيد من الدراسات البيئية، ولن يتمكن من إجراء عمليات تقييم لجهود التنظيف وحالتها الراهنة، أو لتكلفة التدهور البيئي.

(٢) انظر: UNDP, Report on the measurement and quantification of the environmental damage of the oil spill on Lebanon (2014). التقرير متاح على الموقع: <http://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Energy%20and%20Environment/Projects/222.pdf>

٧ - وفي الفقرة ٥ من القرار ١٩٤/٧٠، كررت الجمعية العامة طلبها إلى حكومة إسرائيل أن تتحمل المسؤولية عن دفع تعويض فوري وكاف إلى حكومة لبنان عن الضرر السالف الذكر وإلى البلدان الأخرى التي تضررت بصورة مباشرة من البقعة النفطية، مثل الجمهورية العربية السورية التي تلوثت شواطئها جزئياً، عن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التدمير، بما في ذلك إعادة البيئة البحرية إلى سابق حالها، وبخاصة في ضوء الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام بأنه لا يزال هناك قلق شديد إزاء عدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالموضوع من قرارات الجمعية بشأن تكاليف جبر الأضرار والتعويض عما لحق بحكومة وشعب كل من لبنان والجمهورية العربية السورية من أضرار جراء الانسكاب النفطي. ويكرّر ذلك الطلب ما ورد في الطلبات السابقة للجمعية ويؤكد. إلا أن حكومة إسرائيل لم تتحمّل حتى الآن المسؤولية عن دفع التعويضات في هذا الصدد.

٨ - وفي الفقرة ٦ من القرار، أعربت الجمعية العامة من جديد عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة لبنان وللجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في بدء عمليات التنظيف وإعادة التأهيل، وشجّعت على مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة لبنان في هذا الصدد، بالنظر إلى أن تلك الأعمال كانت جارية. أما الاتحاد الأوروبي، ففي إطار منحته إلى حكومة لبنان الموقعة في عام ٢٠١٥ لحماية الموارد البحرية في لبنان وتنميتها على نحو مستدام، أبرم عقداً في حزيران/يونيه ٢٠١٦ من أجل معالجة النفايات الصلبة المتبقية من الانسكاب النفطي لعام ٢٠٠٦ والتخلص منها.

٩ - وفي الفقرة ٧ من القرار، رحبت الجمعية العامة بموافقة صندوق إنعاش لبنان على استضافة الصندوق الاستثماري لعلاج أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي الفقرة ٨، لاحظت أن الأمين العام حث في تقريره الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص على تكثيف دعمها للبنان في تلك المسألة، وبخاصة فيما يتعلق بأعمال التأهيل والإنعاش المضطلع بها على الساحل اللبناني، وكررت دعوتها الدول والجهات المانحة الدولية إلى تقديم تبرعات مالية للصندوق الاستثماري، وطلبت إلى الأمين العام حشد المساعدة التقنية والمالية على الصعيد الدولي بما يضمن توافر موارد كافية ومناسبة للصندوق الاستثماري. ولم تُقدّم حتى الآن أي تبرعات إلى الصندوق الاستثماري الذي يستضيفه صندوق إنعاش لبنان.

## ثالثاً - الاستنتاجات

١٠ - يود الأمين العام أن يثني على الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة لبنان لمعالجة آثار الانسكاب النفطي. إلا أنه لا يزال هناك قلق شديد لعدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة بهذه المسألة من قرارات الجمعية العامة فيما يخص دفع حكومة إسرائيل تعويضاً إلى حكومة لبنان وشعبه وإلى بلدان أخرى، من قبيل الجمهورية العربية السورية، عما لحقها من أضرار جراء الانسكاب النفطي. ويكتسي هذا الأمر أهمية لا سيما وأن الدراسات تبين أن قيمة الأضرار التي تكبدها لبنان بلغت ٨٥٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

١١ - ويود الأمين العام أن يشيد بالتزام الجهات المانحة الدولية في الماضي بتوفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم. ونظراً للظروف التي كانت سائدة وقت حدوث الانسكاب النفطي في لبنان وبعده، فإن الأمين العام يحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تكثيف الدعم المقدم إلى لبنان في هذه المسألة، ولا سيما في إطار أنشطة الإنعاش وإعادة التأهيل على الساحل اللبناني. وتُشجّع الجهات المانحة الدولية على تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لعلاج أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يستضيفه صندوق إنعاش لبنان.